مقدمة عامة

الحدود غير المستقرة هى مصدر القلق الرئيسي لكل الدول، ولها تأثير عميق على الحرب والسلام أكثر من أى حقيقة أخرى سواء كانت سياسية أو اقتصادية. والحدود غير المستقرة هى عائق التعاون، والباب المغلق أمام دمج القوانين، والفجوة بين التقدم والتخلف. ومن ناحية أخرى فالحدود وسيلة هامة للحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أنها عنصر مركزي وربما تأسيسي للنظام الدولي الجديد. [١]

١-أهمية الدراسة:

تتسبب القضايا الحدودية في العديد من المنازعات وتشغل الاهتمام السياسي. ولقد ساهمت الحرب العالمية الأولى بشكل كبير في المشكلات والنزاعات الحدودية التي تعاني منها الدول العربية. فغزو العراق للكويت كان بسبب خلافات على الحدود، وأيضًا الخلاف المتكرر بين مصر والسودان حول منطقتي حلايب وشلاتين. وبقدر اتساع الصحراء الغربية تتسع هوة الخلاف بين المغرب وجبهة البوليساريو التي تطالب بدولة مستقلة بينما تقترح المغرب حكما ذاتيا ترفضه البوليساريو التي تطالب باستفتاء تقرير المصير. كما تسببت الحدود الموروثة عن الاستعمار إلى دخول الجزائر والمغرب في مواجهة مسلحة عام ١٩٦٣ ووقع الطرفين معاهدة ترسيم الحدود عام ١٩٧٢. وبالرغم من العولمة المفترضة في العصر الحالي ما زالت لدى الدول إيمان راسخ بالحدود المحددة قانونًا والمرسومة ماديًا لضمان السلام والاستقرار. [٢]

---

[١] د. جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢.

[٢] د. إبراهيم العناني، المبادئ القانونية لمشكلات الحدود الدولية، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، جامعة عين شمس، ١٩٩٧، ص ٣٦٢.

وبالتالي فإن ترسيم وتخطيط الحدود أصبح له دورًا لا يمكن إنكاره في تقليل نسب المنازعات الحدودية بين الدول المختلفة، كما يساهم في خطط التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها كل الدول خاصة الفقيرة منها ذلك أن اتفاقيات الحدود التي تم تسويتها توفر فوائد اقتصادية للدول على جانبي الحدود. [٣]

وترتبط الدراسة بإحدى أهم المشكلات القانونية المعاصرة والتي تمثل أهمية خاصة بالنسبة لمصر وهى الصراع على ثروات البحر المتوسط العميق للغاية في بعض مناطقه، وبالتالي يتعذر الوصول إلى تلك الأعماق التي قد تصل في بعض الأحيان إلى أربعة ألاف متر تحت سطح البحر.

وتشهد منطقة شرق البحر المتوسط تحولًا تاريخيًا بسبب حقول الغاز المكتشفة ويبدو أن تلك الاكتشافات هى مجرد باكورة التنقيب في المنطقة البكر التي صارت توصف باحتوائها أحد أكبر احتياطيات الغاز في العالم، وبالتالي فإن الحافز الاقتصادي لترسيم الحدود البحرية أصبح موجوداً. ويمكن تقسيم منطقة البحر المتوسط إلى ثلاث مناطق جغرافية منفصلة: غرب البحر المتوسط؛ وسط البحر المتوسط؛ شرق البحر المتوسط. وتعتبر المشكلة في شرق البحر المتوسط أكثر تعقيداً من الناحية التقنية والسياسية نظراً لحالة عدم الاستقرار السياسي والإقليمي لبعض الدول الساحلية في تلك المنطقة. ويحتوي البحر الأبيض المتوسط على آلاف الجزر التي تشكل أحد أصعب العوامل التي يجب مراعاتها عند ترسيم الحدود البحرية. [٤]

---

[٣] د. إبراهيم العناني، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٤٣ وما بعدها.

[٤] انظر:

Umberto Leanza, The Delimitation of the Continental Shelf of the Mediterranean Sea, 8 Int'l J. Marine & Coastal L., Brill | Nijhoff, Boston, 1993, p.373.

٢-هدف الدراسة:

تعتبر آليات صناعة الحدود الدولية معقدة للغاية. فهى تشمل مجموعة من القضايا الجغرافية والسياسية والاقتصادية والقانونية التي تتطور بمرور الوقت وتختلف باختلاف السياق الواردة فيه.

ولقد ظهرت حدود دولية جديدة بسبب انهيار بعض الدول مثل الاتحاد السوفيتي، ومن المتوقع أن يظهر جيل آخر من الحدود بسبب تغير المناخ، وذوبان الجليد في القطب الشمالي. لذلك لابد من وضع إطار عام وقواعد مجردة يتم بها ترسيم الحدود، ويجب أن تكون تلك القواعد دقيقة وواضحة وفعالة، تقوم على أساسها حل مشكلات الحدود الدولية، وبالإضافة إلى ذلك تستمد الدول الصغيرة الحماية من مثل تلك القواعد ضد التطلعات التوسعية للجيران. [٥]

وإلى جانب الطبيعة القانونية لعملية ترسيم الحدود والمفاهيم المرتبطة بذلك فإن ترسيم الحدود يقع دائما ضمن السياق السياسي لأطراف النزاع. ومن الواضح أن المواقف التفاوضية سوف تتشكل في المقام الأول من خلال المصالح السياسية والاقتصادية. لذلك يلزم تطوير منهجية مناسبة قادرة على التعامل مع الشواغل الاقتصادية والسياسية المعاصرة والمشروعة بطريقة منهجية. [٦]

وتكمن الصعوبة في ترسيم الحدود البحرية، في أن لكل حالة سمات خاصة، من حيث التكوينات الساحلية، وتشكيلات الجزر، والخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتاريخية؛

---

[٥] د. على إبراهيم، النظرية العامة للحدود الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٨.
[٦] د. أسامة كامل عمارة، النظام القانوني لاستغلال الثروات المعدنية الممتدة عبر الحدود الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣.

كل ذلك يجعل من ترسيم الحدود البحرية من أصعب القضايا نظرًا لصعوبة الوصول لقواعد واضحة لتعيين الحدود والاتفاق عليها وفي نفس الوقت تمكن من تحقيق العدالة.

كما شهد القرن العشرون جيلًا جديدًا من الحدود الوطنية، حيث أدت مطالبات الدول الساحلية بخصوص الحدود البحرية إلى استحقاقات جديدة، ولعب مبدأ المساواة دورًا بارزًا، وبرزت العدالة بخلاف وظائفها التقليدية في التاريخ القانوني، كما لعب الإنصاف دورًا معقدًا في القانون الدولي.

ومنذ قضيتا الجرف القاري لبحر الشمال، التزمت المحاكم بثبات بمبدأ الإنصاف والمبادئ العادلة، ولا يزال هناك جدل كبير حول القواعد الصحيحة لترسيم الحدود البحرية. هل يجب تطبيق مبدأ الإنصاف بهدف الوصول إلى حل عادل؟ وإذا تم تطبيق المبادئ العادلة، ما هو الشكل الذي تتخذه تلك العدالة ؟ هل هى العدالة التصحيحية بهدف تعديل وتغيير الخط الحدودي ؟ أم لها وظيفة مستقلة، وأصبحت تلك القضية الرئيسية بعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢. وما زال النزاع مستمر في المجتمع القانوني من حيث النظرية القانونية والتطبيقات العملية، وتجادل مختلف المدارس حول أى من النماذج يضمن تسوية سلمية للحدود البحرية، وما إذا كان من الضروري تطبيق قواعد صارمة أو مع نهج أكثر مرونة، فالمناقشة في هذه المسألة ذات أهمية ليست فقط على مستوى تعيين الحدود البحرية، بل تمتد لتشمل النظرية العامة للقانون الدولي. [٧]

[٧] انظر:
Cottier Thomas, Equitable Principles of Maritime Boundary Delimitation: The Quest For Distributive Justice in International Law, Cambridge University Press, U.K, 2015, p. 45.

لذلك انصب الاهتمام في هذه الدراسة إلى معرفة ماهية الحدود الدولية ومراحل إنشائها، والقواعد القانونية المتعلقة بترسيم الحدود البحرية وعلى وجه الخصوص المبادئ العادلة والعوامل ذات الصلة، والعلاقة بين القانون والإنصاف في الحالات الفردية المعقدة، والظروف الخاصة التي لا تسمح بقواعد قانونية جاهزة.

٣-تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أبواب: يتناول الباب الأول مفهوم الحدود الدولية ومراحل نشأتها وتطورها من التخوم إلى حدود دقيقة تفصل بين الدول، بالإضافة إلى بيان مراحل نشأة الحدود بداية من عملية التخصيص مرورًا بعملية التحديد والترسيم وصولًا إلى إدارتها واستغلالها. كما يتناول الباب الأول أدلة الحق في منازعات الحدود الدولية حيث تخضع في كثير من الحالات لادعاءات إقليمية دولية متعارضة تشمل الخرائط، ومبدأ ثبات الحدود، والمعاهدات، ومبدأ السلوك اللاحق. وقد اعتمدت الدول على جميع هذه الفئات لتبرير الادعاءات القانونية بالسيادة على الأراضي أمام المحاكم الدولية. وأكثر المطالبات شيوعًا تلك التي تتعلق بالسيطرة الفعلية على الأراضي المتنازع عليها، والحق التاريخي في السيادة، ومبدأ الحدود الموروثة، والجغرافيا، والمعاهدات، والتجانس الثقافي. وسوف نقتصر على الاشارة إلى الادعاءات القانونية كمبدأ ثبات الحدود والخرائط والمعاهدات ومبدأ السلوك اللاحق.

ويحمل الباب الثاني عنوان "الأسس القانونية لترسيم الحدود البحرية". وتتجاوز استخدامات البحر اليوم استغلال النفط والغاز، فهى تشمل إنتاج طاقة الرياح والمد والجزر، حيث تسعى الدول إلى تحقيق مصالح الوصول الحر، وهذا يتوقف على مدى الخطر الممكن، حيث أن تباين المصالح الاقتصادية والعسكرية أدى إلى الإنقسام بين الدول، وأدى أيضاً إلى طرح قضايا جديدة

تتعلق بالعدل والإنصاف في التوزيع، و في نهاية المطاف يظل مرفق البحر وموارده أهم مجال للتوسع الوطني المجدي اقتصادياً في القرن الحادي والعشرين، وقد ترك هذا أثراً في القانون الدولي العام فيما يخص قضايا بعينها مثل التدهور البيئي والعلاقات الدولية وسباق التسلح والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتغير المناخ. [٨]

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تغير قانون البحار بشكل كبير، وبدأت الدول في المطالبة بالاختصاص على الموارد البحرية والإحاطة بأجزاء من العالم بحلول نهاية الاربعينيات. وقد كان المذهب التلقليدي يتمثل في حرية أعالي البحار من حيث الموارد الطبيعية من البحر وقاع البحر وأغراض الاتصالات، وما تزال حرية مرور السفن والطائرات سائدة من حيث المبدأ في أعالي البحار، واستمر التطور من حيث الولاية الوطنية والإقليمية للدول على البحار. وترغب الدول من خلال ترسيم الحدود البحرية في تأمين ملكية واضحة للموارد، حيث يساعد ترسيم الحدود على تعزيز الهوية الوطنية ضمن الحدود الإقليمية الوطنية أو الموارد المادية التي تحتوي عليها أو الميزة الاستراتيجية التي تمنحها، كما أنها تسعى إلى وضع ترتيبات دائمة مع الجيران والتي على الأقل، ستقلل من مخاطر الاحتكاك وتحافظ على الأمن القومي. [٩]

ولطالما كان ترسيم الحدود البحرية مشكلة صعبة، ولا سيما منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. ولا يتعلق الأمر بالجوانب القانونية فحسب، بل يشمل أيضًا

---

[٨] انظر:

Sienho Yee, En Route to the Final Shape of the UNCLOS Dispute Settlement System: Some Pivotal Negotiating Procedural Steps Worthy of Consideration by Future Treaty-Makers and Leaders in Treaty-Making, 13 Chinese J. Int'l L, Chinese Society of International Law, Oxford University Press, U.K, 2014, pp. 188-190.

[٩] انظر:

David B.Carter, Paul Poast, Why do states build walls ? Political, Economy, Security, and Border Stability, Journal of Conflict Resolution, Sage Publications, California, United States U.S.A, Vol.61, 2017, 239-245.

الجوانب الفنية، ولا تمتلك كل الدول الموارد الكافية للتعامل مع الأمور الفنية. فضلاً عن الحساسية السياسية في بعض الأحيان بالنظر إلى الدور الاستراتيجي للبحار في الدفاع والأمن الوطنيين. وبالتالي، ليس من المستغرب أن العديد من نزاعات الحدود البحرية قد استغرقت وقتًا طويلاً لحلها أو حتى تظل دون حل حتى الوقت الحاضر، مثل المطالبات المتداخلة في بحر الصين الجنوبي.

ونسعى من خلال الباب إلى بيان القواعد الصحيحة التي تضمن تسوية عادلة للحدود البحرية. وينقسم الباب الثاني إلى ثلاثة فصول. يتناول الفصل الأول مفهوم الحدود البحرية كما يلقى الضوء أيضًا على المبادئ العامة لترسيم الحدود البحرية المنصوص عليها في اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢. ولما كان من غير العملى أن نضع قاعدة عامة لترسيم الحدود البحرية، ذلك أن القاعدة التي تصلح لتحقيق العدالة عند وجود شكل معين من الساحل قد لا تصلح في منطقة أخرى يتخذ فيها الساحل شكلاً آخر. كما نلاحظ أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ لم تقترح أى معيار موضوعي لترسيم الحدود البحرية سوى عن طريق الاتفاق على أساس مبادئ منصفة التي تخضع لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية. لذلك تناولنا في الفصل الثاني بشئ من التفصيل المبادئ العادلة في ترسيم الحدود البحرية الدولية من خلال بيان ماهية تلك المبادئ والطبيعة القانونية لها.

أما الفصل الثالث من الباب الثاني فقد تناول عرضا سريعا لطرق وأساليب ترسيم الحدود البحرية كى نصبح على دراية بالطرق العلمية والتقنية القائمة لترسيم الحدود البحرية، باعتبارها أساليب هندسية أو جغرافية أو جيولوجية ولا تعبر في حد ذاتها عن القواعد القانونية، ومبادئ القانون الدولي. كما أشرنا في هذا الفصل إلى دور لجنة حدود الجرف القاري والتي كان إنشاؤها

عنصراً ضرورياً لرأب الفجوة بين طموحات تلك الدول التي اعتبرت إنشاء الحدود الخارجية لأرففها القارية جزءاً من سيادتها وتلك التي ترغب في قصر امتداد إضافي للمطالب الوطنية على البحر.أما الباب الثالث فسوف نتعرض فيه لأهم الطرق لتسوية منازعات الحدود الدولية.

ومن المتصور أن تخضع الدراسة لأكثر من منهج وأهمها المنهج العلمي القانوني الذي يعتمد على بيان ماهية الحدود الدولية ومراحل نشأتها وتطورها وأسباب منازعات الحدود الدولية ووسائل تسويتها، بالإضافة إلى المنهج التاريخي عن طريق عرض بعض النزاعات ومراحل تطورها وكيفية تسويتها كما تمَّ الإعتماد أيضا على المنهج التحليلي للممارسات الدولية في ترسيم الحدود الدولية ودراسة بعض الاتفاقيات والأحكام القضائية التي تحكم عملية ترسيم الحدود. ووفقًا لذلك، تنقسم هذه الدراسة على النحو التالي:

- **الباب الأول: ماهية الحدود البرية الدولية وكيفية تحديدها وترسيمها والصعوبات الناتجة عن ذلك.**
- **الباب الثاني: الأسس القانونية لترسيم الحدود البحرية.**
- **الباب الثالث: وسائل تسوية منازعات الحدود الدولية.**